الصباح الاقتصادية
12
العدد 3110 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 22 شوال 1439 - الموافق 6 يوليو 2018
Friday 6 July 2018 - No.3110 - 11 th Year

المؤشرات تختتم الأسبوع محافظة على بريقها الأخضر

أنهت البورصة جلسة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 34ر03 نقطة ليبلغ مستوى 5087ر6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر67 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 165ر17 مليون سهم تمت من خلال 6597 صفقة نقدية بقيمة 34ر7 مليون دينار كويتي (نحو 114ر51 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 4919ر1 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر15 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 97ر16 مليون سهم تمت عبر 2956 صفقة نقدية بقيمة 6ر2 مليون دينار (نحو 20ر46 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 48ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 5180ر4 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر95 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 68 مليون سهم تمت عبر 3641 صفقة بقيمة 28ر5 مليون دينار (نحو 94ر05 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من الشركة الوطنية الدولية القابضة بشأن معلومات جوهرية عن شراء أسهم شركة (فاينغ) عبر شركة تابعة علاوة على إعلان الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة الأولى للاستثمار.

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل وإفصاح معلومات جوهرية من شركة الرابطة بشأن تقديم أقل الأسعار للممارسة المحدودة مع وزارة الداخلية.

وتابع المتعاملون إعلان الموافقة على إدراج أسهم الشركة المتكاملة القابضة في السوق الأول اعتبارا من 15 يوليو الجاري.

وكانت شركات (بوبيان ب) و(وطني) و(مشاريع) و(برقان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وطني) و(الدولي) و(زين) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (الدولي) و(خليج ب) و(صناعات) و(المباني).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 43 شركة وانخفاض أسهم 61 شركة أخرى في حين كانت هناك 17 شركة ثابتة من إجمالي 121 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

المؤشرات تواصل الارتفاع

خطوة تسهم في ترسيخ التزام الشركة بتعزيز التمكين المالي لعملائها في الكويت

«الوطنية للصرافة» تغير علامتها التجارية إلى «يوني موني»

فيفيك ناير

أعلنت «الشركة الكويتية الوطنية للصرافة ذ.م.م»، المزود الرائد في قطاع تحويل الأموال وصرف العملات الأجنبية في الكويت وعضو «مجموعة الإمارات للصرافة» – عن تغيير علامتها التجارية إلى علامة 'يوني موني'. وبهذه الخطوة تصبح الكويت ثاني الدول ضمن شبكة «مجموعة الإمارات للصرافة» العالمية التي تعمل تحت مظلة 'يوني موني' . العلامة يوني موني هي اختصاراً لعبارة «يونيفرسال موني» سوف تقدم العديد من الخدمات المالية المبتكرة التي تشمل كوكبة واسعة من المناطق الجغرافية وحزمة كبيرة من العملات والقنوات المختلفة بما يتيح للعملاء تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم في قطاع تحويل الأموال وصرف العملات الأجنبية وحلول الدفع المختلفة.

وبهذه المناسبة، قال فيفيك ناير، المدير العام لـ 'يوني موني الكويت': «نحن متحمسون لإطلاق علامة 'يوني موني' في الكويت في إطار الرؤية العالمية لمجموعتنا الرامية إلى تسهيل حركة تحويل الأموال في نطاق واسع على مستوى العالم بأكثر مرونة وسلاسة. ومن خلال علامة «يوني موني» سنعمل على توسيع ودعم الخدمات والمنتجات المقدمة من فروعنا باحدث التكنولوجيا وتوفيرها بين أيدي شريحة واسعة من عملائنا ، وكلنا ثقة بان هذه الخطوة سوف تدعم جهودنا ومساعينا الهادفة إلى تصدّر القطاع المالي في الكويت خلال السنوات القليلة المقبلة . نعمل وفق خطة عمل واضحة تأخذ بعين الاعتبار التزامنا المستمر بتقديم أفضل الخدمات لشرائح السكان المحليين والمهاجرين على حد سواء، جنبا إلى جنب مع الإسهام المتواصل في دفع اقتصاد البلاد إلى الأمام . وفي المستقبل القريب فإننا سنقوم بتوسيع شبكة أعمالنا بمقدار اربعة اضعاف بنهاية العام الحالي كما اننا نعمل حاليا وبجهد دؤوب على تطوير العديد من العروض والخدمات الجديدة التي سيتم طرحها على عملائنا».

وتأتي عملية تغيير العلامة التجارية في أعقاب الإعلان الذي أطلقه رجل الأعمال القيم بدولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور بافاجوثو راجورام شيتي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة «الإمارات للصرافة» سابقا وحاليا 'يوني موني'، خلال شهر أبريل المنصرم من هذا العام إذ أعلن الدكتور شيتي عن إطلاق «فينابلر» ايضا وهي شركة قابضة ستعمل حال حصولها على الموافقات الرسمية بدور المحفظة العالمية التي تشمل جميع العلامات التجارية الرائدة التابعة للدكتور شتي في قطاع الخدمات المالية تحت مظلة واحدة بما فيها «الإمارات للصرافة » و'ترافيليكس' و«يوني موني» و'إكسبرس موني'.

تنفيذاً لتعهداتها المعلنة في مؤتمر إعادة الإعمار

الكويت تقرض العراق 80 مليون دولار لتمويل مشروع انشاء وتجهيز 73 مدرسة

■ البدر: اتفاقية القرض تصب في تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة والخاص بالتعليم الجيد والشامل للجميع

■ بتوقيع هذه الاتفاقية يكون الصندوق قد قدم لبغداد ثلاثة قروض بعد قرضين قدمهما عامي 1970 و1971

جانب من توقيع الاتفاقية

بدأت الكويت ممثلة في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الخميس تنفيذ تعهداتها المعلنة في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق الذي استضافته في فبراير الماضي عبر منح العراق قرضا بقيمة 23ر5 مليون دينار كويتي (نحو 80 مليون دولار امريكي) لتمويل مشروع انشاء وتجهيز 73 مدرسة في 15 محافظة عراقية.

ويهدف المشروع الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق عبر رفع المستوى التعليمي والمهني للطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية لتوفير فرص التعليم للطلاب وتوفير مقاعد دراسية اضافية وبناء مدارس جديدة والمساهمة في الحد من ظاهرة التسرب العلمي.

وعكس مؤتمر (اعادة اعمار العراق) الذي عقد في الفترة من 12 الى 14 فبراير الماضي برئاسة خمس جهات هي الاتحاد الاوروبي والعراق والكويت والامم المتحدة والبنك الدولي ايمان دولة الكويت الراسخ باهمية استقرار وازدهار العراق باعتباره من الدول المهمة والمؤثرة لاسيما في الظروف الراهنة التي تشهدها المنطقة.

واعلن سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح خلال المؤتمر التزام الكويت بتخصيص مليار دولار على هيئة قروض وفق آليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومليار دولار للاستثمار في الفرص الاستثمارية في العراق فضلا عن مساهمة الجمعيات الخيرية الكويتية.

وخلص المؤتمر بمساهمات قدرها 30 مليار دولار اعلنتها الدول والجهات المشاركة والتي بلغت 76 دولة ومنظمة اقليمية ودولية و51 من الصناديق التنموية ومؤسسات مالية اقليمية ودولية و107 منظمات محلية واقليمية ودولية غير حكومية و1850 جهة مختصة من ممثلي القطاع الخاص.

واقيم المؤتمر في وقت تضع فيه حرب العراق مع ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) اوزارها في خضم ما خلفته تلك الحرب من خسائر بشرية ومادية اذ يعمل العراق على اعادة اعمار مناطق الصراع واقامة المشاريع التنموية والانسانية الكفيلة برعاية ضحايا الحرب واعادة تاهيل البنى التحتية في البلاد.

وبحثت فعاليات المؤتمر الاضرار التي تم احصاؤها جراء الحرب والاحتياجات اللازمة لمعالجتها اضافة الى مشاريع دعم الاستقرار والمصالحة والتعايش السلمي والاجراءات الخاصة بتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار في نحو 212 مشروعا في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي منها مشاريع في كردستان.

ورافق انعقاد المؤتمر ثلاثة مؤتمرات مختصة الاول هو (اعادة اعمار العراق) وناقش تفاصيل الوثائق الخاصة بالاضرار المباشرة وغير المباشرة والجهود المطلوبة للنهوض بالوضع الاقتصادي والخدمي بحضور مئات الخبراء الدوليين وممثلي الوزارات والجهات ذات العلاقة.

وناقش المؤتمر الثاني والذي جاء بعنوان (مؤتمر المنظمات غير الحكومية لدعم الوضع الانساني في العراق) دعم الاستقرار والاستجابة للاحتياجات الآنية بحضور نحو 74 موفدا من الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني العراقية والعربية والدولية وعدد من ممثلي الجهات المعنية.

أما المؤتمر الثالث فبحث (الاستثمار في العراق) بحضور ممثلين لمئات الشركات اذ تضمن معرضا نوعيا كبيرا شارك فيه مجموعة من الشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن والوزارات والجهات الاخرى لطرح العروض الاستثمارية الخاصة بهذا الشان.

وفيما يتعلق باتفاقية القرض الموقعة امس الخميس قال المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر ان الاتفاقية تعتبر الاولى بعد مؤتمر الكويت الدولي لاعادة إعمار العراق الذي عقد في فبراير الماضي مشيرا الى ان اتفاقية القرض تصب في تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة والخاص بالتعليم الجيد والشامل للجميع.

وأضاف البدر ان المشروع يستهدف الاسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق عبر رفع المستوى التعليمي والمهني للطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية عن طريق توفير فرص التعليم للطلاب وتوفير مقاعد دراسية اضافية وبناء مدارس جديدة والمساهمة في الحد من ظاهرة التسرب العلمي.

وأوضح ان المشروع يتضمن انشاء 73 مدرسة تتضمن كل منها 12 الى 18 فصلا دراسيا في 15 محافظة بجمهورية العراق شاملة الاعمال المدنية والكهربائية والصحية اللازمة لانشاء مباني الادارة والفصول الدراسية والمختبرات فضلا عن توفير الخدمات الاستشارية للتصميم والاشراف على التنفيذ.

وافاد بانه بتوقيع هذه الاتفاقية يكون الصندوق قد قدم للجمهورية ثلاثة قروض اذ سبق وان قدم قرضين عامي 1970 و1971 بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 7ر5 مليون دينار (نحو 18 مليون دولار) اضافة الى اربع منح قدمتها دولة الكويت بقيمة اجمالية تقدر بـ85 مليون دينار (نحو 290 مليون دولار) تركزت في قطاعات الصحة والتعليم والاسكان واخرى خاصة باعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية.

نجحت في الحصول على الموافقة بإدراجها في السوق الأول

«المتكاملة القابضة» تدرج رسمياً في بورصة الكويت 15 يوليو الجاري

أعلنت الشركة المتكاملة القابضة (ش.م.ك)، المتخصصة (من خلال شركاتها التابعة) بتأجير وتشغيل الرافعات والمعدات الثقيلة، بالتعاون مع شركة الوطني للاستثمار (NBK Capital) عن إدراج «المتكاملة» رسمياً في السوق الأول من بورصة الكويت اعتباراً من يوم 15 يوليو الجاري.

واغلقت عملية الاكتتاب الخاص بالطرح الثانوي للشركة المتكاملة القابضة بتغطية تخطت أكثر من 230% ، وما يعادل نسبة قدرها 35% من رأسمال الشركة ، حيث حقق الطرح الخاص لعدد 76 مليون سهم بسعر 730 فلس للسهم الواحد أكثر من 130 مليون دينار كويتي.

و نجحت «المتكاملة» في الحصول على موافقة هيئة أسواق المال وبورصة الكويت لإدراجها في السوق الأول من بورصة الكويت بعد إستيفاء جميع الشروط من ضمنها زيادة عدد مساهمي الشركة وتم ذلك من خلال الطرح الخاص بإدارة شركة الوطني للاستثمار حيث زاد عدد المكتتبين من الأفراد والمحافظ والصناديق الاستثمارية إلى أكثر من 1.000 مساهم في أسهم الشركة.

وحققت «المتكاملة» أرباحا صافية بلغت 13.3 مليون د.ك في العام 2017 أي بواقع 60.5 فلس للسهم الواحد، محققة بذلك نسبة نمو بلغت 36%.

وحول مؤشرات عام 2018، فقد حققت الشركة المتكاملة خلال الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بلغت نحو 5 مليون د.ك، مقارنة بـ 3.3 مليون د.ك للفترة ذاتها من العام الماضي. لتحقق بذلك نموا في الأرباح يصل إلى أكثر من 50%.

و أظهرت النتائج المالية في الربع الأول من 2018 زيادة إيرادات «المتكاملة» بنسبة 28%، حيث ارتفعت إلى 11.5 مليون د.ك وذلك مقارنة بإيرادات الربع الأول من العام 2017 والتي بلغت 9 مليون د.ك، كما ارتفعت ربحية السهم إلى 22.7 فلس مقارنة بـ 15.1 فلس عن الفترة ذاتها من العام الماضي بزيادة قدرها 50% .

يذكر أن الشركة المتكاملة القابضة تأسست عام 2005، ويبلغ رأسمالها 22 مليون دينار كويتي، وهي شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل من خلال شركاتها التابعة في مجال تأجير وتشغيل الرافعات والمعدات الثقيلة، وذلك في قطاعات النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية بشكل أساسي. كما تعمل «المتكاملة» في المقام الأول من خلال شركاتها التابعة في الكويت وقطر، وتخطط حاليا لمزيد من التوسع في عُمان في المستقبل القريب.